برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٢ - ٢٠٠١/١٠/٢٦

# تقارير التقييم

## البند ٦ من جدول الأعمال

***مقدمة للمجلس لينظر فيها***

# تقرير موجز عن تقييم البرنامج القطري لبوليفيا (١٩٩٧-٢٠٠١)

A

Distribution: GENERAL
**WFP/EB.3/2001/6/2**
3 September 2001
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

# مذكرة للمجلس التنفيذي

**الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها**

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.


مدير مكتب التقييم (OEDE): Mr A. Wilkinson رقم الهاتف: 066513-2029

كبير موظفي التقييم (OEDE): Ms S. Frueh رقم الهاتف: 066513-2033


الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

# ملخـــص

إن التوجه الاستراتيجي للبرنامج القطري يتصل اتصالا وثيقا بالاهتمامات الأساسية لحكومة بوليفيا فيما يتعلـــق بتحديـــات التنمية البشرية التي تواجه البلد، ويتفق مع هذه الاهتمامات. ويستجيب البرنامج القطري بالقدر الكافي لولايـــة **البرنـــامج** الرامية إلى زيادة فرص الحصول على الغذاء بإنشاء أصول منتجة للذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وبتنميـــة رأس المال البشري في مناطق مختارة من خلال تنفيذ أنشطة صحية وتغذوية وتعليمية. وكان هذا البرنامج القطري من الـــبرامج الأولى التي طبقت نهج البرنامج القطري، وهو يحتفظ في تصميمه باستمرار المشاريع الفردية السابقة في شكل ثلاثة أنشطة أساسية ونشاطين جديدين تكميليين، مع نظام متكامل لتوزيع الأغذية. وأسفرت جهود المكتب القطري عن تكـــامل أنشـــطة البرنامج القطري بقدر أكبر مما كان متوقعا. بيد أنه لم يول القدر الكافي من الانتباه خلال تصميم البرنامج القطري لتحديد مؤشرات على مستوى الأهداف كانت ستمكن من قياس أثر الأنشطة وتآزرها.

ومشاركة الحكومة في البرنامج القطري، ودعمها له، ممتازين، ويتجلى هذا الالتزام على المستوى المحلي. ويجري تنفيـــذ البرنامج بمشاركة شركاء دوليين ومنظمات غير حكومية، ولكن لا يوجد شركاء تقنيون بالقدر الكافي. وكان شراء الأغذيـــة والبنود غير الغذائية والخدمات محليا أحد العوامل الهامة في نجاح البرنامج القطري. وعلاوة على ذلك، أبـــدى البرنـــامج القطري مرونة في التصدي لحالات الطوارئ. والجانب الوطني النظير لإدارة الإمدادات الداخلية بالموارد الغذائية يتمتـــع بالكفاءة، ولكن يلزم مزيد من المتابعة التقنية للأنشطة المنتجة.

واستخدام المعونة الغذائية لإنشاء أصول من البنية الأساسية المنتجة، وفي الأنشطة الصحية/التغذوية والتعليمية يتفق أساسـا مع أهداف سياسة تحفيز التنمية. ومن أجل تحقيق مزيد من الترابط والتكامل، والمحافظة على الالتزام الحكومـــي ذاتـــه، والتمتع بمرونة مماثلة في استخدام الموارد، ينبغي تحديد مناط تركيز البرنامج القطري المقبل بمزيد من الدقة بما يتفق مـــع محورين استراتيجيين أساسيين هما: التنمية الريفية/الأمن الغذائي، وتنمية الموارد البشرية. كما ينبغي أن يسعى البرنـــامج القطري إلى إقامة شراكات استراتيجية جديدة لكفالة الدعم التقني والمالي اللازم.

# مشروع القـــرار

يلاحظ المجلس التنفيذي التوصيات الواردة في تقرير التقييم هذا (WFP/EB.3/2001/6/2)، وكذلـــك تمديـــد هـــذا البرنامج القطري حتى عام ٢٠٠٢. ويلاحظ المجلس أيضا الإجراءات المتخذة حتى الآن بشأن الإدارة، على النحـــو الوارد في ورقة المعلومات ذات الصلة (WFP/EB.3/2001/INF/12)، ويشجع على اتخاذ مزيد مـــن الإجـــراءات بشأن هذه التوصيات، مع مراعاة الآراء المعرب عنها خلال المناقشة.

# نطاق التقييم وأسلوبه

١- كان الهدف الرئيسي من التقييم هو تقدير ما إذا كان نهج البرنامج القطري يشكل أداة صالحة لتخطيط وتنفيذ أنشطة **البرنامج** في بوليفيا. وتمثلت مهمة البعثة في تقييم ما إذا كان استخدام استراتيجية البرنامج القطري، عوضا عن دعم مشاريع منفصلة لا يصل بينها سوى روابط محدودة[١]، يحقق نتائج أكثر إيجابية. وزار فريق من خبراء استشاريين مستقلين[٢] بوليفيا لمدة ثلاثة أسابيع في فبراير/شباط ٢٠٠١، والتقى بالأطراف المعنية الرئيسية، وزار أنشطة مختارة للبرنامج القطري، وأجرى حلقات عمل تعريفية مع الموظفين والشركاء المناظرين.

٢- ولا يمثل التحليل والتوصيات الواردة في هذا التقرير تقييما للأنشطة الأساسية أو التكميلية للبرنامج القطري بقدر ما هي دراسة لنطاق الفوائد التي يمكن جنيها من اتباع نهج البرنامج القطري في تصميمه وتنفيذه. بيد أنه مع مراعاة أهمية التوجه الجديد **للبرنامج** بشأن وظيفة المعونة الغذائية على نحو ما تقره سياسة تحفيز التنمية، تم تحليل أنشطة البرنامج القطري على أساس المنحى المركزي للبرمجة في **البرنامج** في المستقبل: تهيئة الظروف اللازمة للأسر والمجتمعات المحلية الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي لإجراء استثمارات تساعدها على المدى الطويل.

# عرض عام للبرنامج القطري

## الأساس التحليلي

٣- تحتل بوليفيا المرتبة ١١٤ من بين ١٧٤ بلدا في مؤشر التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠٠٠). وحالة الأمن الغذائي والتنمية الريفية في البلد خطيرة. فيقدر أن ٦٣ في المائة من السكان يعانون من الفقر. و٨٠ في المائة من السكان الريفيين هم من الفقراء، و٦٠ في المائة منهم من المعوزين (المعرفين بأنه ليس لديهم ما يكفي من الموارد لشراء سلة الأغذية الأساسية). ويعيش ثلث السكان في فقر مدقع أو عوز بالغ، ويعيش هؤلاء السكان بشكل أساسي في المناطق الريفية أو المناطق المتاخمة للمناطق الحضرية، ويتأثر بذلك بأكبر درجة النساء والأطفال. وتقيد العوامل التالية حصول الأسر على المواد الغذائية الأساسية: البطالة، ونقص العمالة، وقلة دخل سكان الحضر، وانخفاض مستوى الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية، وقلة مصادر الدخل غير الزراعي في المناطق الريفية.

---

(١) تنقسم الأغراض الرئيسية لنهج البرنامج القطري إلى أربعة أقسام هي:
**التكامل**: تتسق الأنشطة الأساسية للبرنامج القطري مع الأولويات الاستراتيجية المعلنة للحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في إطار مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية، وتستهدف هذه الأولويات.
**التركيز**: توجه المعونة الغذائية لأشد المناطق فقرا، وأكثر الأسر افتقارا للأمن الغذائي، وتستخدم لدعم أكثر الأنشطة ملاءمة في سياق اقتصادي اجتماعي معين.
**التلاحم**: تتكامل العناصر الرئيسية للبرنامج القطري ويرتبط كل منها بالآخر، بينما تكفل وجود روابط خارجية بالأنشطة الإنمائية للحكومة والجهات المانحة.
**المرونة**: يمكن تحويل الموارد فيما بين الأنشطة في إطار البرنامج القطري (تبلغ نسبة هذه التحويلات حاليا ١٠ في المائة من مجموع ميزانية البرنامج القطري).

(٢) تألف الفريق من رئيس للفريق (خبير اجتماعي اقتصادي، مركز منظمة الأغذية والزراعة للاستثمار)، وأخصائي دولي في مجال التغذية، واقتصادي وطني.

٤- وتبلغ الحصة من السعرات الحرارية ١ ٧٢٩ سعرا حراريا/يوميا للفرد في المناطق الريفية، وتقل بذلك كثيرا عن الحصة اليومية التي يوصي بها **البرنامج**/منظمة الأغذية والزراعة، والبالغة ٢ ١٠٠ سعر حراري[٣]. وعلاوة على ذلك، يلزم تحسين نوعية التغذية ومياه الشرب، والأمر كذلك أيضا بالنسبة للخدمات الأساسية للإصحاح والعيش في بيئة غير ملوثة. ويعاني ١٨ في المائة من السكان، و٣٦ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على التوالي (التقييم القطري الموحد، عام ٢٠٠٠)، بينما توجد درجات كبيرة من التفاوت بين المقاطعات، وتبلغ أعلى نسبة لسوء التغذية (٤٧,٤ في المائة) في بوتوزي.

٥- ووفقا لوحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، تعاني ١٦٤ بلدية من بين إجمالي ٣١٤ بلدية من ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي. وتراعي وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها عوامل من قبيل الإنتاج، والدخل، والإنفاق؛ والأخطار المناخية؛ والجوانب الاجتماعية الاقتصادية والجوانب المتصلة بالتمايز بين الجنسين والجوانب الإثنية. وتعاني النساء من وضع أكثر هشاشة، إذ ترتفع معدلات الأمية بينهن (٢٨,٥ في المائة) قياسا بالرجال (٧ في المائة)، ويعد معدل وفيات الأمهات من أعلى المعدلات في أمريكا اللاتينية.

## التوجه الاستراتيجي للبرنامج القطري

٦- تم تحديد التركيز الاستراتيجي للبرنامج القطري في عام ١٩٩٣ في إطار دراسة ثلاثية أجراها ممثلو البلدان المانحة (كندا وهولندا والنرويج)، وأوصوا بتنفيذ ثلاثة أنواع من الأنشطة باعتبارها أنسب الأنشطة للمعونة الغذائية في إطار البرنامج القطري لبوليفيا: مشاريع لتنمية الموارد البشرية، ومشاريع للإنتاج الغذائي، ومشاريع لإدرار الدخل في مناطق مختارة.

٧- وكانت الأهداف المرتبطة بهذا التركيز الاستراتيجي ترمي إلى تيسير ما يلي: "١" زيادة فرص الفقراء الجوعى في الحصول على الغذاء؛ "٢" زيادة القدرة على الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل؛ "٣" زيادة التنمية البشرية، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال والسكان الأصليين، عن طريق تحسين التغذية وتوفير الانتفاع بالخدمات الصحية والتعليمية بالقدر الكافي.

## الأنشطة أو المشاريع

٨- عرض البرنامج القطري لبوليفيا على المجلس التنفيذي **للبرنامج** في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦. ويغطي البرنامج القطري فترة خمس سنوات، وتبلغ التزامات **البرنامج** ما مجموعه ٥٢,١ مليون دولار، وتبلغ التزامات الحكومة ما مجموعه ٤٢,١ مليون دولار.

٩- وتشمل المجموعات الأساسية المستفيدة من البرنامج القطري أشد الأسر فقرا في المناطق التي تعاني بأكبر درجة من انعدام الأمن الغذائي، ويستهدف البرنامج القطري على وجه الخصوص النساء والأطفال، مع تركيز جغرافي في ست مقاطعات في المنطقة الجنوبية الغربية. وترجمت المبادئ التوجيهية والأهداف ذات الصلة إلى حافظة تضم ثلاثة أنشطة أساسية ونشاطين تكميليين:

- النشاط الأساسي الأول: التنمية الريفية المتكاملة والتشاركية في مناطق الكساد؛

---

(٣) التقييم الوطني للزراعة والماشية، جمهورية بوليفيا، وزارة الزراعة، الماشية والتنمية الريفية، لاباز، بوليفيا، ٢٠٠٠، صفحة ١١.

- النشاط الأساسي الثاني: تحسين الصحة العامة والإصحاح للحد من انتشار داء الدراق الطفيلي[٤]؛
- النشاط الأساسي الثالث (أ): التنمية المتكاملة للأطفال دون سن السادسة في أشد المناطق فقرا؛
- النشاط الأساسي الثالث (ب): التغذية المدرسية؛
- النشاط التكميلي الأول: الإمداد بالمغذيات الدقيقة؛
- النشاط التكميلي الثاني: تقديم المساعدة لأطفال الشوارع.

**البرنامج القطري - توزيع قطاعي للأغذية المخصصة**

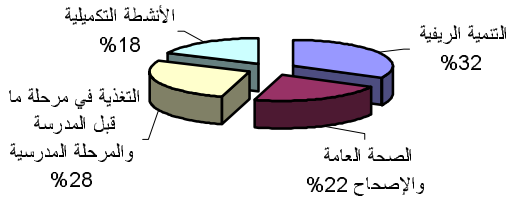


# تقييم أداء البرنامج القطري

## التوجه

١٠- تمت صياغة البرنامج القطري وفقا للإجراء العادي، بإعداد وثيقة مخطط استراتيجية قطرية ووثيقة للبرنامج القطري، وعرضت الوثيقتان على المجلس التنفيذي[٥]. وتلقى مكتب **البرنامج** في لاباز الدعم التقني من الاستشارات من مكتب منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (١٩٩٥، و ١٩٩٦) لتنفيذ نهج البرنامج القطري. ويظل التوجه الاستراتيجي الأولي المحدد في عام ١٩٩٥ ملائما، ويتمثل في زيادة فرص الحصول على الغذاء من خلال إنشاء أصول منتجة للمجموعات السكانية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وفي تنمية الموارد البشرية من خلال تنفيذ أنشطة صحية وتغذوية وتعليمية في مناطق مختارة. وتتصدى أنشطة البرنامج للشواغل الإنمائية الرئيسية التي أعربت عنها الحكومة (آخر المناسبات: منتدى اليوبيل الفضي لعام ٢٠٠٠، والحوار الوطني، والمطالب/الصراعات الاجتماعية في أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، أو في الورقة الأخيرة لاستراتيجية الحد من الفقر في بوليفيا)، على الرغم من عدم وجود إشارة واضحة بشأن درجة مشاركة النظراء الوطنيين في تصميم البرنامج القطري.

(٤) داء الدراق الطفيلي هو عدوى طفيلية يمكن أن تكون قاتلة، وكثيرا ما يتسبب في أضرار، ويضعف الجهاز المعوي والقلب بشكل خطير.
(٥) البرنامج القطري لبوليفيا (WFP/EB.3/96/7/Add.1)، روما، ٢١-٢٤/١٠/١٩٩٦.

## التلاحم

١١- وضع البرنامج القطري بعد ٣٢ سنة من الاضطلاع بأنشطة في بوليفيا، استنادا إلى دعم **البرنامج** لمشاريع لا تتصل فيما بينها إلا بروابط محدودة. وقد تمت صياغته قبل وضع المبادئ التوجيهية الأساسية للبرنامج القطري – أي سياسات الموارد والتمويل على المدى الطويل (١٩٩٩)، ودليل تصميم البرنامج (٢٠٠٠)، وسياسة الوقاية من الكوارث. وقد تأثر مضمون البرنامج القطري بطبيعة الحال بقلة خبرة **البرنامج** بنهج البرنامج القطري لدى صياغة هذا البرنامج: فالأنشطة الأساسية الثلاثة هي امتدادات لمشاريع سابقة، ولا ترتبط فيما بينها بالقدر الكافي، ويعوزها التركيز الاستراتيجي. ولم يراع على النحو الكافي تحديد مؤشرات على مستوى الأغراض والأهداف لإتاحة قياس نتائج[٦] الأنشطة المقترحة وتآزرها. بيد أن البعثة لاحظت الجهود التي يبذلها **البرنامج** والحكومة لربط جميع النشطة أفقيا – استعارة الموارد فيما بين الأنشطة، وتنسيق الاجتماعات، وإنشاء نظام متكامل لإدارة الأغذية، والقيام بزيارات تقييم مشتركة، وتطبيق تدابير مشتركة بين الأنشطة، وما إلى ذلك).

١٢- وتنص الوثيقة الأولية للبرنامج القطري على وضع إطار مؤسسي لتنسيق هذا البرنامج وتنفيذه، يشمل لجنة استشارية للبرنامج القطري (مسؤولة عن قضايا السياسات)، ووحدة للتنسيق التقني، وفي كل مقاطعة، وحدة للتنسيق التقني على مستوى المقاطعة. وعلى الرغم من أن العملية التشغيلية بدأت في عام ١٩٩٨، فإن الاتفاقات النهائية مع الحكومة لم تبرم إلا في أبريل/نيسان ٢٠٠٠، مما أسفر عن صدور قرار أعلى بشأن تشكيل هيئة إدارة البرنامج القطري وإضفاء الطابع المؤسسي على المجلس الاستشاري لهذا البرنامج. ولم تنشأ الوحدات التقنية المزمعة على نحو ما كان مقررا في الوثيقة الأولية. وعلى أي حال، فإن إنشاء كيانات تقنية جديدة لا يحظى بنفس القدر من الأولوية الذي يحظى به حشد المساعدة التقنية الموجودة (لا سيما على المستوى المركزي)، وكفالة فعالية اتفاقات التعاون التقني المبرمة بين **البرنامج** والولايات.

**التوصيات**

- من أجل تحقيق مزيد من التلاحم والتآزر، ينبغي للبرنامج القطري المقبل أن يركز بمزيد من الدقة على محورين استراتيجيين أساسيين للتنمية هما: "١" **التنمية الريفية والأمن الغذائي**، من خلال إنشاء أصول دائمة، مع إيلاء اهتمام خاص لتدهور التربة، واستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة، وإدارة الموارد المائية؛ "٢" **تنمية الموارد البشرية**، من خلال دعم الأنشطة الصحية والتغذوية الموجهة للأطفال دون سن السادسة والنساء، والإصحاح، والتعليم في المرحلة ما قبل المدرسية والمرحلة المدرسية، وتوفير المغذيات الدقيقة، وتقديم المساعدة لأطفال الشوارع.
- وينبغي للمجلس الاستشاري للبرنامج القطري ولوحدة التنمية الريفية المتكاملة والتشاركية في مناطق الكساد أن تضطلعا معا بحشد المساعدة التقنية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعة والبلدية من أجل ضمان استدامة الدعم للبنية الأساسية المنتجة، ولمساعدة المجلس الاستشاري في رصد المهام وتقييمها.

(٦) تعرف النتائج كما يلي "الآثار المحتملة أو المحققة على المدى القصير والمدى المتوسط لمخرجات المشروع" (معجم لجنة المساعدة الإنمائية). وفي اللغة العامة، كثيرا ما يشار أيضا إلى النتائج باعتبارها "الأثر" الذي يحدث عادة بعد انتهاء المشروع، على الرغم من أن "الأثر" بالمعنى التقني هو الآثار أو التغييرات الناتجة على المدى الطويل.

## التكامل

١٣- إن مشاركة الحكومة في البرنامج القطري ودعمها له ممتازان. والطرف النظير يدفع بشكل عام الدعم المالي الأساسي على النحو المقرر؛ وينفذ النظير الوطني، وهو وحدة التنمية الريفية المتكاملة والتشاركية في مناطق الكساد، لوجستيات إدارة الأغذية بكفاءة؛ وتستغل الوزارات التقنية المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** على النحو الملائم. وعلى المستوى المحلي (أي في البلديات)، يجدر التنويه بالالتزام الوطني. فالمشاركة المالية لدور البلديات على المستوى المحلي، التي أصبحت ممكنة بفضل إصلاح قانون المشاركة الشعبية، تكمل بدرجة كبيرة أنشطة البرنامج القطري، وتؤكد أهمية المعونة الغذائية بالنسبة للبلديات.

١٤- وينفذ البرنامج القطري بمشاركة نظراء من وكالات تعاون دولية، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات الأمم المتحدة. وفي الوقت الحالي، تم التوقيع على اتفاقات رسمية مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونيسيف، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمات غير حكومية مثل منظمة (Project Concern International)، ومنظمة تقديم الغذاء للجوعى. وتوجد أيضا أنواع أخرى من الشراكات الهامة دون اتفاقات رسمية، مثل الشراكة مع المنظمة الدولية للتخطيط. بيد أنه ليس للمشروع عدد كاف من الشركاء التقنيين – وهذا أحد التحديات التي يجب مواجهتها خلال إعداد البرنامج القطري الجديد لتحسين التقييم والرصد التقني للأنشطة، لا سيما الأنشطة المتصلة بالتنمية الريفية المتكاملة.

١٥- ولكي تقدم منظمات الأمم المتحدة ردا مشتركا ومنسقا، شرعت، في عام ١٩٩٩، في إجراء تقييم قطري موحد كأداة أساسية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ينتظر الفراغ من إعداده في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. ويشارك **البرنامج** بنشاط في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي تم فيه تحديد مجالات يمكن إقامة تعاون ثنائي فيها مع الوكالات الممثلة في بوليفيا.

**التوصيات**

- من أجل تنسيق دورات البرمجة لمنظمات الأمم المتحدة في نطاق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ينبغي تمديد فترة البرنامج القطري الحالي حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢، بنفس معدل التنفيذ، مع الاحتفاظ بالأنشطة الحالية والموارد اللازمة. على أن يبدأ البرنامج القطري الجديد في بداية عام ٢٠٠٣.
- ينبغي مواصلة الجهود سعيا إلى إقامة شراكات استراتيجية مع هيئات التعاون التقني من أجل تحسين التقييم والرصد التقنيين للأنشطة، لا سيما في نطاق عملية صياغة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي تتزامن مع إعداد البرنامج القطري الجديد. وينبغي بذل هذه الجهود وقطع هذه الالتزامات من بداية البرنامج القطري الجديد بغرض إقامة شراكات.

## تحديد المستفيدين

١٦- يجري مكتب **البرنامج** في لاباز تحليلا لهشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، يمكن من تحديد أشد المجموعات السكانية عوزا، وتوجيه الموارد لمناطق تقع في الداخل. وهذا الأسلوب يمكن من تحديد أشد البلديات ضعفا، ولكنه لا يوفر بيانات على مستوى الأسر لتحديد "جيوب الفقر" داخل البلدية أو المجتمع المحلي، وذلك لعدم وجود بيانات محددة على مستوى البلديات.

١٧- ويحدد المستفيدون داخل البلديات بصفة غالبة بناء على طلب المجتمعات المحلية، وتقدم قائمة لهم إلى السلطات المحلية، وتدرج في خطة التشغيل السنوية. ويبدو أن كل مجتمع محلي في البلدية سيستفيد من مشروع واحد على الأقل للغذاء مقابل العمل. بيد أن هذه النتيجة مثيرة للاهتمام، حيث إنها تشير إلى عدم وجود معايير سليمة لاختيار أشد المجتمعات المحلية حاجة داخل البلدية.

**التوصية**

ينبغي أن يعمل البرنامج القطري لبوليفيا بالاشتراك مع القيادات على مستوى البلدية لإعداد أدوات تحليلية واستراتيجية مبسطة وعملية تسهم في تحديد المستفيدين من المعونة الغذائية في البلدية بشكل ملائم. وينبغي أن تراعى في وضع قاعدة تحديد المستفيدين المشار إليها طلبات المجتمعات المحلية، والأنشطة المنفذة على مستوى البلدية، والأولويات المحددة للمشاريع وفقا لرؤية استراتيجية لتنمية البلدية، في إطار عملية المشاركة الشعبية.

## المرونة

١٨- وكما تنص وثيقة البرنامج القطري، تنقل المنتجات الغذائية **للبرنامج** (القمح واللحوم) على نفقة **البرنامج** إلى الموانئ المعنية، وتنقل من هذه الموانئ بالسكك الحديدية أو برا إلى نقاط التوزيع في بوليفيا لأغراض عمليات الشراء/البيع. وتتولى الحكومة المسؤولية عن النقل البري والتخزين والمناولة للمنتجات داخل البلد. وتمت الموافقة على عملية استبدال الأغذية باعتبارها أحد سبل تيسير الشراء المحلي، وتبين دراسة المعاملات التجارية على مدى السنوات الأخيرة أن **البرنامج** كان يحصل دائما على سعر بيع للبنود الغذائية المستوردة (القمح بشكل أساسي) يزيد على سعرها شاملا التأمين والشحن، باستثناء الحليب، الذي لم يعد مدرجا في سلة الأغذية. ويستخدم نحو ٢٥ في المائة من عوائد بيع المنتجات في شراء المواد والمعدات، وفي التدريب، والرصد والتقييم. وترى بعثة التقييم أن توفير النقد مقابل البنود غير الغذائية والخدمات كان عاملا هاما في نجاح البرنامج القطري الحالي. وفي المستقبل، لن تتوافر هذه الموارد النقدية الإضافية، حيث لم يعد من الممكن **للبرنامج** في بوليفيا أن يحول المعونة الغذائية إلى نقد وفقا لسياسة **البرنامج** لاستبدال النقد بالسلع.

وعلاوة على ذلك، أثبت البرنامج القطري قدرته على التحلي بالمرونة في التصدي لحالات الطوارئ الناجمة عن ظواهر طبيعية، وفي مساعدة الضحايا.

## التمايز بين الجنسين

١٩- قام موظفو **البرنامج** في بوليفيا بتعزيز المسائل المتعلقة بتمايز الجنسين ودمجها في مختلف أنشطة البرنامج القطري. والإطار المرجعي لدمج المسائل المتعلقة بتمايز الجنسين هو خطة العمل لقضايا الجنسين (١٩٩٦-٢٠٠١)، التي تعهد **البرنامج** في إطارها بتخصيص ٦٠ في المائة من موارد البرنامج القطري للنساء والأطفال الذين يعانون من الحرمان بدرجة كبيرة. وتتبنى المرحلة الراهنة للبرنامج القطري حول ثلاثة اتجاهات أساسية هي: "١" صياغة معايير خاصة بالجنسين في الخطط السنوية وفي نظم الرصد؛ "٢" مراعاة منظور التمايز بين الجنسين في حزم التدريب؛ "٣" تعزيز مشاركة المرأة في تخطيط المشاريع المجتمعية وإدارة الأغذية.

٢٠- ويحول ارتفاع معدل الأمية بين النساء دون زيادة مشاركتهن في عمليات الإدارة واتخاذ القرار. وقد تم تذليل هذه العقبة بفضل الاتفاق مع اليونيسيف على أن تقدم دورات تدريبية لمحو الأمية الوظيفية للنساء. وتوجد أدوار تقليدية على مستوى المجتمع المحلي يستفيد منها الرجال أكثر من النساء. وسيساعد استخدام مؤشرات خاصة بالتمايز بين الجنسين فيما يتعلق بتدريب النساء، ووضع النساء في مراكز اتخاذ القرار (في لجان الآباء ومجالس المدارس) على تصويب هذا الاختلال.

٢١- وينبغي إبراز الدور الهام الذي تقوم به مراكز البرنامج الوطني لرعاية الأطفال دون سن السادسة، حيث إن هذه المراكز تعني توفير الوقت والتكاليف للنساء، مما يمكنهن من الاضطلاع بأنشطة اقتصادية أو تدريبية.

## الرصد والمساءلة

٢٢- لم تحدد أي مؤشرات على مستوى أهداف البرنامج أو أغراضه في إطار نهج الإطار المنطقي. ومن شأن وضع مؤشرات على مستوى البرنامج القطري لقياس استخدام الخدمات المحسنة، وآثار هذه الخدمات على المستفيدين منها أن يساعد على تحديد مدى ملاءمة الأنشطة المضطلع بها، وما إذا كان يجري تحقيق أهداف البرنامج القطري أم لا.

٢٣- وأعدت وحدة التنمية الريفية المتكاملة والتشاركية في مناطق الكساد نظامين محوسبين يتيحان بدرجة كبيرة رصد ومراقبة التقدم المادي الذي تحققه أنشطتها وحركة المنتجات في مخازنها. ويمكن نظام الرصد والتقييم لتوزيع الأغذية من تخطيط ومراقبة الأغذية والمنتجات التي تدخل المراكز وتخرج منها، وكذلك رصد الموارد الغذائية المخصصة للأعمال المضطلع بها على مستوى المقاطعة والإقليم والبلدية والمجتمع المحلي. ونظام حركة المخازن نظام محوسب لإدارة المخازن، ويتضمن أيضا المعلومات على المستوى الوطني والإقليمي وعلى صعيد المشروع.

٢٤- وتتمتع وحدة التنمية الريفية المتكاملة والتشاركية في مناطق الكساد بقدرة إمدادية فعالة لإدارة الأغذية ومناولتها وتنظيمها. ولها بنية أساسية وشبكة من المخازن تلائم احتياجاتها، وتتلقى أموالا من الحكومة ومن سلطات الولايات والبلديات لتغطية تكاليف التشغيل. وقد تم إلى حد بعيد تحقيق استقرار الموظفين داخل الوحدة، ولم تؤثر التغييرات السياسية وتغيير السلطات، بشكل عام، على تطويرها المؤسسي أو استمرار مواردها البشرية.

**التوصيات**

- يلزم استحداث إطار منطقي لتخطيط البرنامج القطري الجديد باتباع عملية تشاركية يشترك فيها نظراء حكوميين وغير حكوميين، لتحديد المشكلة المركزية ومن ثم تحديد النتيجة المنشودة؛ والمخرجات اللازمة لتحقيق هذه النتيجة؛ والمؤشرات التي تتيح تقييم النتائج، وفي نهاية المطاف الأثر.
- ينبغي استكمال نظامي الرصد (نظام الرصد والتقييم لتوزيع الأغذية، ونظام حركة المخازن) بنظام للرصد والتقييم لرصد عمليات مساعدات **البرنامج** ونتائجها. كما ينبغي وضع معيار قبل بداية البرنامج القطري الجديد يكون بمثابة علامة مرجعية لقياس النتائج والآثار في المستقبل. ويمكن أن تكون معايير ومؤشرات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها مدخلات هامة، لا لتحديد هشاشة الأوضاع فحسب، بل ولرصد النتائج وتقييمها على المستوى المحلي
- ينبغي دعم عمليات الشراء من الفلاحين في المجتمعات المحلية والمناطق الزراعية التي توجد بها فوائض، وايلاء الأولوية لها من خلال الجمعيات والهيئات الاقتصادية للفلاحين، مثل لجنة الاتصال للجمعيات الاقتصادية للفلاحين. وبذلك، سينصب التركيز بشكل خاص على المناطق التي ينفذ فيها البرنامج القطري.

## النظم والإجراءات

٢٥- يعرب موظفو **البرنامج** في بوليفيا عن تقديرهم لعملية اللامركزية وتفويض السلطة للميدان. ونتيجة للامركزية، أصبح تنفيذ البرنامج القطري أكثر مرونة. بيد أن الكم، الذي أصبح هائلا الآن من التوجيهات والأدلة من المقر يوضح ضرورة زيادة التنسيق بينها وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في الإطلاع عليها. كما أن الحاجة إلى التدريب على الأساليب والإجراءات الجديدة، لا سيما الأداة الجديدة (شبكة المعلومات والنظام العالمي **للبرنامج**)، من المتطلبات العاجلة. ولحسن الحظ، يتمتع المكتب القطري **للبرنامج** بعدد كاف من موظفين من أهل المعرفة للاضطلاع بالمهام الإدارية والتقنية اللازمة لتنفيذ البرنامج القطري لبوليفيا.

# تقييم إسهام الأنشطة في تحقيق أهداف البرنامج القطري

## النشاط الأساسي الأول: التنمية الريفية المتكاملة والتشاركية في مناطق الكساد ومناطق انعدام الأمن الغذائي

٢٦- يسهم هذا النشاط في تحقيق الأهداف العامة للبرنامج القطري من خلال إنشاء بنية أساسية منتجة (أساسا عن طريق تحسين الطرق الفرعية، واستصلاح التربة، والتدريب) بتنفيذ نشاط الغذاء مقابل العمل. ويسند تنفيذ هذا النشاط إلى وحدة التنمية الريفية المتكاملة والتشاركية في مناطق الكساد، التي لها وجود في المقاطعات الست المختارة، ومكاتب وأفرقة تقنية في الولايات تقوم بتنسيق الأنشطة وتعزيزها على المستوى المحلي. وتمثل الاتفاقات الخاصة قوام الالتزام والإسهام الرئيسيين للحكومات المحلية، كما أنها تدرج في ميزانيات البلديات.

٢٧- وإضافة إلى ذلك، انضم **البرنامج** إلى رابطات وأقام شراكات مع مؤسسات محلية (منظمات غير حكومية وغيرها) تكمل أنشطة دعم الإنتاج وأشغال البنية الأساسية. وقد نفذت أنشطة مختلفة في مشاريع شتى بالاشتراك مع منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة (بعد الحصاد)، ومنظمة PCI، والمنظمة الدولية للتخطيط. وبالمثل، تم إنشاء وحدات صحية مدرسية وشبكات لمياه الشرب على المستوى المجتمعي في إطار نشاط تكميلي نفذ بالاشتراك مع جملة منظمات منها المنظمة الدولية للتخطيط، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، وهيئة موفي موندي Movi Mundi الإيطالية.

٢٨- بيد أن هذه الأنشطة غير كافية، وهو أمر يلزم التصدي له في البرنامج القطري القادم. ولا يقدم الدعم لتنظيم المجتمعات المحلية والمجموعات التي تشارك في أنشطة الغذاء مقابل العمل إلا خلال مرحلة تصميم تلك الأعمال وتنفيذها، ولا يوجد رصد كاف لاستخدام الأشغال المنشأة أو استدامتها أو نتائجها أو أثرها. ولا تقدم خدمات الإرشاد الزراعي وإسداء المشورة التقنية للأنشطة المنتجة وإن كانت هذه المهام لا تندرج في إطار ولاية وحدة التنمية الريفية المتكاملة والتشاركية في مناطق الكساد. وعلى الرغم من جهود التخطيط التي تبذلها البلديات (برامج تنمية البلدية، وخطة التشغيل السنوية)، فإن الأنشطة المنفذة في مجالي دعم البنية الأساسية والتدريب تقوم على أساس الطلب، ولا يكملها تركيز أو رؤية شاملين، أو استراتيجية تراعي إمكانات البلدية أو المنطقة، أو قيودها، أو اختصاصاتها، أو آفاقها الإنمائية (انظر التوصية الواردة في الصفحة ١١).

## النشاط الأساسي الثاني: تحسين الصحة العامة والإصحاح للحد من انتشار داء الدراق الطفيلي.

٢٩- داء الدراق الطفيلي مرض وبائي منتشر في بوليفيا. والخطوات الرئيسية المتخذة للتصدي له هي تقليل العوامل الحاملة للمرض في المنازل أو في الأماكن التي يعيش فيها السكان المعرضون للخطر (من خلال تحسين المنازل)، وتوعية السكان المعرضين للخطر بشدة وتدريبهم.

٣٠- وكان لهذا التركيز الشامل على العلاج والتدريب وتحسين المنازل أثر إيجابي جدا على الأطفال دون سن ١٥ سنة المصابين بالمرض، لا سيما في منطقة توبيزا. وفي عام ٢٠٠٠، شجع نشاط الغذاء مقابل العمل نحو ١ ٥٠٠ أسرة على تحسين منازلها. بيد أن نقص التمويل من وزارة الإسكان في ذلك العام لشراء المواد اللازمة لتحسين المساكن قد أعاق الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المنشود ألا وهو الحد من خطر الإصابة بداء الدراق الطفيلي. ومع ذلك، أسهم

هذا النشاط إيجابيا في تحقيق الهدف الثالث للبرنامج القطري المتمثل في زيادة التنمية البشرية من خلال توفير الانتفاع بالخدمات الصحية بالقدر الكافي.

٣١- وينبغي تقييم إدراج هذا النشاط في البرنامج القطري القادم في ضوء ما تم إحرازه من نجاح كبير في مكافحة داء الدراق الطفيلي. ويشمل هذا النجاح الحد من الإصابة بالعوامل الناقلة إلى أقل من ٥ في المائة في ٦٠ بلدية في مقاطعات تاريخا وشوكويزاكا وبوتوزي، وأن مبادرة المخروط الجنوبي قد أكدت منذ عام ٢٠٠٠، من خلال هيئة الصحة الوطنية، انقطاع انتقال داء الدراق الطفيلي بالعوامل الناقلة في بوليفيا.

## النشاط الأساسي الثالث (ألف): التنمية الكاملة للأطفال دون سن السادسة في أشد المناطق فقرا

٣٢- تعاني الأسر الفقيرة في الريف والحضر والمناطق المتاخمة للحواضر من ارتفاع مستويات سوء التغذية المزمن، ونقص مرافق الصحة والإصحاح. وهذه المستويات تؤثر على السنة الأولى من حياة الطفل، ومن الصعب جدا تصحيح اتجاه آثارها في السنوات اللاحقة. وهذه الحالة تتطلب وضع استراتيجية للتعليم والصحة والتغذية الكافية خلال سنوات المرحلة قبل المدرسية (من المولد وحتى سن الخامسة). ولهذا السبب، أعطت الحكومة الأولوية لمشروع البرنامج الوطني لرعاية الأطفال دون سن السادسة، الذي ينفذ الآن في ١٤٩ بلدية من أشد البلديات معاناة من انعدام الأمن الغذائي. فأنشطة وزارة الصحة ووزارة التربية لا تصل إلى هذه الفئات الضعيفة بالقدر الكافي في إطار برامجهما المنتظمة الحالية. ومشروع البرنامج الوطني لرعاية الأطفال دون سن السادسة، الذي يدعمه **البرنامج**، يلبي هذه الحاجة على نحو شامل وقياسي، إذ يوفر التعليم الأولي، والتغذية المباشرة للتنمية النفسية الحركية، والتنشئة الاجتماعية، وبناء القدرات (بلغتين)، مع التركيز على التمايز بين الجنسين، واستخدام المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** كحافز للبرنامج فقط. والإنجازان الآخران للبرنامج الوطني لرعاية الأطفال دون سن السادسة هما مشاركة الأبوين (لا سيما النساء) في تصميم سلة الأغذية وإدارتها ومراقبتها، ومساهمة المجتمعات المحلية (مدفوعات شهرية نقدا وفي شكل أغذية). وتشير المؤشرات إلى أن هذا النشاط يمكن أن يسهم بنجاح في تحقيق الهدف المعلن للبرنامج القطري وهو تحسين التنمية البشرية للأطفال.

٣٣- بيد أنه يجب على القطاعين المشاركين (التعليم والصحة) أن يوفيا بالتزاماتهما من أجل تحقيق الأثر المنشود المتمثل في توفير رعاية شاملة لصغار الأطفال، وذلك بتقديم خدمات تكميلية مثل الفحص التغذوي ومعالجة الأمراض، وتوفير موظفين تقنيين، وكذلك التنسيق الوثيق في ما بين القطاعات – ويضطلع بهذه الأنشطة حاليا البرنامج الوطني لرعاية الأطفال دون سن السادسة.

**التوصية**

- يجب مواصلة البرنامج الوطني لرعاية الأطفال دون سن السادسة، ورصده في المناطق الريفية والمناطق المتاخمة للحواضر الأشد فقرا، والمحافظة على رعايته الشاملة للأطفال والتشجيع على مشاركة الأبوين، وقبل كل شيء النساء، في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمراكز والمجتمعات المحلية. ويمكن أن تقدم البلديات المساعدة في البحث عن شراكات استراتيجية، والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية أو الأطراف الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني من أجل الإسهام على المستوى التشغيلي.

## النشاط الأساسي الثالث (باء): التغذية المدرسية

٣٤- قدمت معونة غذائية إلى ٣٨٥ مدرسة في مقاطعة بوتوزي (منطقة كوتاجايتا وسان خوان ديل أورو) – وهي منطقة يسودها الكساد بشكل بالغ من حيث الموارد الطبيعية، والعمالة، وصعوبة الانتفاع بالخدمات الأساسية (بسبب الانعزال). ويجري استخدام المعونة الغذائية بصورة مباشرة ويومية، بإعداد وجبة الإفطار ووجبة باردة. وقد أدرجت في المناهج الدراسية للطلبة حزم تدريب في مجالي الصناعات اليدوية والإنتاج الزراعي (بساتين الخضر، وتربية المواشي الصغيرة). وإضافة إلى ذلك، تقدم للأطفال مغذيات دقيقة، وعلاجا لإزالة الديدان، كما يجري تحصينهم. وقد أسهم هذا النشاط في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والمواظبة بالنسبة للبنين والبنات على السواء.

٣٥- وشارك الآباء والأمهات في المجتمعات المحلية في مجالس المدارس وساهموا في إدارة المعونة الغذائية ومناولتها، كما شاركوا في الأنشطة المنتجة والاجتماعية المتعلقة بالمدرسة من خلال نشاط الغذاء مقابل العمل. وقد ساعد ذلك في حل مشكلة الحصول على الغذاء والبنية الأساسية المدرسية في المناطق التي تعاني من ارتفاع مستويات الهجرة.

**التوصية**

- ينبغي مواصلة برنامج التغذية المدرسية، كما يمكن إدراجه في مبادرة الولايات المتحدة للتغذية المدرسية. وينبغي أن يطبق نظام الرصد معايير على نوعية التعليم (التدريب المهني للمعلمين، والبنية الأساسية المدرسية، والإصحاح).

## النشاط التكميلي الأول: الإمداد بالمغذيات الدقيقة

٣٦- هناك التزام قوي من جانب الحكومة، وكذلك رغبة شديدة لدى وزارة الصحة، بتقوية البنود الغذائية الأساسية (لا سيما دقيق القمح) للتغلب على النقص في المغذيات الدقيقة، مثل نقص المغذيات المسبب لفقر الدم. وقد أبرمت الصناعات الوطنية وشركات الطحن اتفاقا لتقوية دقيق القمح بالحديد والفيتامينات، وترويجه على الصعيد الوطني. ويكمل **البرنامج** هذه الاستراتيجية الوطنية بتعزيز البرنامج وتوفير المواد الخام وتوزيع الدقيق المقوى في برنامجه القطري.

٣٧- ومع تقوية دقيق القمح تحسنت الحصة من المغذيات الدقيقة بشكل عام، حيث إن الدقيق يستهلك يوميا (في الخبز والمكرونة وما إلى ذلك)، ويستخدم في المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** (في الخبز المنتج في مراكز البرنامج الوطني لرعاية الأطفال دون سن السادسة؛ وفي الحصص الغذائية المدرسية والأسرية وفي الحصص الغذائية لنشاط الغذاء مقابل العمل). فضلا عن ذلك فإن الزيت الذي تحتوي عليه الحصص الغذائية مقوى بفيتامين ألف. ويبحث البرنامج عن منتجات أخرى للاستهلاك الجماهيري – مثل منتجات محاصيل الأنديز من قبيل كينوا كوكا ورقائق الكينوا – بغية تقويتها، وبذلك إعطاء قيمة مضافة لإنتاجها. ولا شك في أن هذا النشاط يسهم في تحقيق هدف البرنامج القطري المتمثل في تحسين الحالة التغذوية للأطفال.

## النشاط التكميلي الثاني: تقديم المساعدة لأطفال الشوارع

٣٨- إن ظاهرة أطفال الشوارع (أولادا وبناتا) والأطفال العاملين مشكلة خطيرة تتنامى سريعا، وأساسا في المدن الرئيسية في البلد. وقد تصدى لها **البرنامج** عن طريق تكملة البرامج القائمة في القطاع الاجتماعي – من حيث الأغذية والصحة والتعليم والإنتاج وأبعاد التمايز بين الجنسين – مثل البرامج التي تديرها منظمات غير حكومية، بما فيها مؤسسة البيئة والتنمية والعمل (ENDA-BOLIVIA)، مع توفير تغذية مباشرة للمجموعات الضعيفة في مقاصف

المراكز الصحية. بيد أنه لا يزال من السابق لأوانه تقييم أثر النشاط على أهداف البرنامج القطري وإسهامه في تحقيقها، نظرا لمدة النشاط المحدودة (بدأ الإسهام بالمنتجات الغذائية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠).

**التوصية**

ينبغي مواصلة تقديم المساعدة لأطفال الشوارع وتعزيزها، كما ينبغي تحديد معايير ومؤشرات لقياس اثر المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج**.

## تطبيق سياسة تحفيز التنمية

٣٩- تم اختيار مناطق مهمشة تعاني من ارتفاع مستويات الفقر وهشاشة الأوضاع إزاء انعدام الأمن الغذائي لتنفيذ أنشطة البرنامج القطري. ومن أجل دعم نظام المعلومات والإدارة والتحليل، أنشأ **البرنامج** في بوليفيا وحدة لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، وهو يسعى جاهدا إلى تحسين معايير عملية تحديد المستفيدين وزيادة كفاءتها.

٤٠- وتوجه أساسا المعونة الغذائية المستخدمة في إنشاء أصول دائمة نحو دعم البنية الأساسية المنتجة (تحسين الطرق المحلية، وحماية الأراضي الصالحة للزراعة، واستصلاح الأراضي، وتحسين قنوات ونظم الري، ودعم تربية المواشي)، كما أنها تتبع مبادئ سياسة تحفيز التنمية. وفي الحالات الخطيرة، من قبيل الجفاف والفيضانات، تحلى البرنامج القطري بالمرونة في تطويع موارده لرعاية الأسر المتضررة، والحيلولة دون الضياع الكامل لسبل عيشهم، أو بيع ما لديهم من وسائل الإنتاج (المعدات والماشية).

٤١- ويتضمن النشاط الأساسي الأول أيضا أنشطة للوقاية من الكوارث وتخفيف حدتها في المناطق المعرضة للفيضانات، من خلال نظم حماية مختلفة. بيد أن تعقد عملية إدارة الموارد الطبيعية (أحواض الأنهار المتأثرة بالتعدين؛ والتحات وتدهور التربة، ضمن جملة جوانب) تدل ضمنا على الحاجة إلى أنشطة إضافية وسياسات مؤسسية تتجاوز إمكانيات المعونة الغذائية. وتنطبق هذه القيود عينها فيما يتعلق بالتلوث البيئي، كما هو الحال مثلا بالنسبة لتلوث حوض بيلكومايو بأنشطة التعدين.

٤٢- وتتفق أنشطة البرنامج القطري الصحية/التغذوية والتعليمية مع أولويات سياسة تحفيز التنمية، بقدر ما تتهيأ الظروف لتحسين الحالة التغذوية والصحية لصغار الأطفال والنساء، لا سيما من خلال الخدمات التي تقدمها مراكز البرنامج الوطني لرعاية الأطفال دون سن السادسة والمدارس. وتوجه الأنشطة نحو تركيز شامل على مكافحة سوء التغذية والوقاية منه باتخاذ تدابير صحية وتعليمية وتغذوية.

٤٣- وفيما يتعلق بالشراكات، أنشأ **البرنامج** شبكات تعاون بين أنشطة البرنامج والحكومة المركزية، والولايات، والحكومات المحلية، وعمل على تكامل أنشطته مع أنشطة إدارة الشؤون العامة الوطنية. وأقيم تعاون مع هيئات التعاون الدولية (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، منظمة اليونيسيف) والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة PCI، والمنظمة الدولية للتخطيط، والبيئة والتنمية والعمل في بوليفيا (ENDA-Bolivia). بيد أنه يجب زيادة التركيز على تحديد فرص الانضمام إلى كيانات المساعدة التقنية والتنسيق معها.